بان كان اصفر نار يجا فان كان اقل صفرة من ذلك فهو معلوم بان ينقض
وكذا الحكم ان خرج من اسنانه وان صعد الدم من الجوف ان كان علقا لا ينقض
تفاقا الا ان يملأ الفم لانه سوداء محترقة فاعتبر سائر انواع القيء وان كان
سائلا ففي قول ابي حنيفة ينقض وان لم يكن ملأ الفم لسائر الدما
السائل لانه من جراحة من سقوف اذ المعدة ليست محلا للدم وعند محمد لا ينقض
ما لم يكن ملأ الفم اعتبارا بالقيء لكونه من الجوف وان قاء طعاما او غيره شيئا
الدم السائل وانما ذكر الطعام لئلا يتوهم ان التغير للدم المتقدم ذكره قليلا
قليلا متفرقا وكان بحيث لو جمع يملأ الفم فيظن انه من المجلس بان قاء الجميع في مجلس
واحد يجمع عند ابي يوسف فيحكم بالنقض وقال محمد ان اتحد السبب وهو
الغثيان يجمع والا فلا وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها
وتفسير اتحاد السبب انه اي الاتحاد اذا اي كائن اذا قاء ثانيا قبل
سكون النفس عن الغثيان والحبيب اي الاضطراب والحركة لدفع المعدة
ما الاتقيئه وكذا ثالثا ورابعا فهذا هو تفسير اتحاد السبب اما الدم ونحوه اذا خرج
من البدن فاما ان يسيل او لا ان سال بنفسه نقض والا فلا خلافا لزفر لقوله
عليه السلام ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا
والمراد بالقطرة والقطرتين ما يحبج تشبيها بما يقطر ولا يسيل بدليل قوله
الا ان يكون سائلا وعلى هذا الاصل وهو اعتبار السيلان في الدم ونحوه
مسائل كثيرة منها من تلك المسائل نقطة بكسر النون وفتحها وهي واحدة
الجدري والبثرة فشرت فسال منها ماء حالص اخضر او ناتئ عليه
او ورم او صديد اي ماء اصفر رقيق عن الدم او ليقيح ان سال من رأس الجرح
نقض الوضوء وان لم يسل من رأس الجرح لا ينقض وهذا يشمل ما اذا خرج

بنفسه

بنفسه فسال او خرج بالعصر فسال وهو احتيار صاحب المحيط وفي القنية
ان اذا خرج بالعصر لا ينقض والاول اوجه قاله ابن الهمام وذكرناه في
الشرح وتفسير السيلان الناقض ان يتحدر ذلك الشيء عن رأس
الجرح اي ينزل بنفسه من غير تبعية غيره واما اذا علا رأس الجرح او البثرة
ونحوها ولم يتحدر لا يكون سائلا وقال بعضهم انما يكون سائلا ناقضا اذا
خرج وتجاوز مكان حرمجب الى موضع يلحقه اي يلحق ذلك الموضع حكم التطهير
اي يجب تطهيره في الوضوء وفي الغسل وفي ازالة النجاسة الحقيقية يعني ذلك
البعض الذي فتر وا السيلان بعد اذ خرج الدم من الرأس الى ابتداء
الى اذنه ان سال ذلك الدم الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال وهو ما
جاوز قصبة الانف وصماخ الاذن الخارج نقض الوضوء وان سال الى قصبة
الانف وداخل صماخ الاذن ولم يتجاوز لا ينقض وان مسح الدم عن رأس
الجرح بقطنة او غيرها ثم خرج فسح ثم وثم والتقى الثوبان او وضع القطن ونحوه
عليه فرج وسري فيه ينظر فيه ان كان بحال لو تركه ولم يمسحه لم يفض عليه شيئا
سال نقض والا فلا ينقض لان المعتبر خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه
ولولا المانع ومن المسائل لو برق وفي بزاقه دم فانه ينظر ان كان البزاق غالبا
بان كان الى البياض اقرب فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا بان كان
الى الحمرة اقرب فعليه الوضوء لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه ومعلوم بينة
على عدم ذلك وان استويا بان كان فيه صفرة شديدة نار يجية يتوضأ
احتياطا لان سيلانه بنفسه اظهر ومنها لو عض شيئا فراى اثر الدم
عليه فلا وضوء عليه ولذا لو رأى الدم على الهلال لا يدري ليس بسائل قاله قاضي
خان وقال بعض المشايخ ينبغي ان يتوضأ لكمال احتياطه في ذلك الموضع فينظر

Copyright Cambridge University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)